اللاجئون الفلسطينيون
قضايا ومقترحات

د. سلمان أبو سته
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون اللاجئين
شباط 1999

مقدمة -:

مضى خمسون عاما على حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم المبدئي في العودة إلى ديارهم. لقد تحملوا نصف قرن من الحرب والتشرد والنفي والمعاناة، ومع هذا لم يتخلوا عن تصميمهم على العودة إلى ديارهم. في نفس الوقت تدافع مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من جميع الأجناس والثقافات إلى إسرائيل لكي يعيشوا في نفس الديار التي طرد منها الفلسطينيون .

إن الهجرة غير المحدودة لليهود بناء على قانون العودة الإسرائيلي ورفض حق الفلسطينيين بالعودة يعتبران وصفة أكيدة للحرب وعدم الاستقرار، وعليه فلن يكون هناك سلام في الشرف الأوسط دون عودة اللاجئين .

إن الفلسطينيين لن يختفوا، وقد فشلت جميع مشاريع التوطين التي تعتمد على سياسات "الترانسفير" الإسرائيلية فشلا ذريعا لأنها تتعارض مع أكثر حقوق الإنسان مبدأية وهو حق الانسان في العيش في وطنه ، ولأن 88% من اللاجئين الفلسطينيين لا يزالوا يعيشون في حدود فلسطين الانتدابية وفي شريط حولها لا يتجاوز عرضه 100 ميل . لن يقبل الفلسطينيون أن يتوطنوا في مكان آخر غير وطنهم ولن تقبل الحكومات العربية توطينهم في أي مكان آخر، كما دعمت الأسرة الدولية حقهم في العودة إلى ديارهم .

لقد آن الأوان لتحرير تفكيرنا من المعتقدات والقناعات المسبقة ولنسأل لماذا لا يمكن للاجئين أن يعودوا إلى ديارهم . هل السبب هو أن البلاد مليئة بالمهاجرين؟ سنثبت هنا أن هذا خطأ، حيث سيكون لعودة اللاجئين تأثير ضئيل جدا على الأكثرية اليهودية. هل السبب هو أن عودة اللاجئين دفعة واحدة ستقوض دعائم الاستقرار في إسرائيل؟ سنقترح هنا عودتهم على مراحل. هل ستكون هناك حرب؟ نعم. إذا استمر المهاجرون الروس في الهجرة إلى اسرائيل فان شح المياه الناتج عن ذلك سيقود للحرب، وسنقوم هنا بتفحص هذا الاحتمال .

إن المهمة الأساسية أمامنا اليوم، بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى ، هي أن نكسر المحرمات ونجتاز حاجز الأفكار المعلبة وأن نلقى نظرة طازجة على إمكانات وكيفية إعادة اللاجئين على مراحل دون خوف من الانتقاد التقليدى . إن هذه هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل عادل ودائم .

1:حق اللاجئين بالعودة: حق مبدئي

لا يزال حق العودة الخيار الوحيد الذي تم تقبله عالميا، والذي تم تأكيده عبر الخمسين عاما الماضية بإجماع عالمي فريد .

لم يشهد العالم كارثة مثل تلك التي تمت عبر اقتلاع شعب كامل من وطنه وسلبه أرضه وممتلكاته. لم يشهد التاريخ الحديث قبل عام 1948 قيام أقلية غريبة بتدمير بنية الأكثرية الأصلية عبر احتلال أرضهم وطردهم من منازلهم. ليس لهذه الجريمة مثيل بأية مقاييس .

لقد شعرت الأسرة الدولية التي اقترحت تقسيم فلسطين بمسؤولية عميقة تجاه هذه المأساة، وفي هذا السياق قال وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت :

"إن حرمان ضحايا الصراع الأبرياء هؤلاء من حقهم في العودة إلى منازلهم والسماح للمهاجرين اليهود بالقدوم إلى فلسطين يعتبران اعتداء على المبادئ الأساسية للعدالة. وفي الواقع فانهما على الأقل يهددان باستبدال اللاجئين العرب الذين زرعوا في تلك الأرض عبر القرون." (الأمم المتحدة - وثيقة رقم أ/1948,648).

هناك إعتباران لحق العودة يجعلانه ملزما ومؤكدا :
الأول هو عزم وتصميم الفلسطينيين: إن حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين حق مقدس، فرغم أنهم تفرقوا وتوزعوا في كافة أنحاء الأرض إلا أن مجتمعهم المتجانس يقوم على العائلة والقرية، فهم يتزوجون عبر البلاد على أساس العائلة أو الحي . ومن الطريف والمدهش أن حفيد أي من لاجئي عام 1948 لا يعرف نفسه إلا على أنه من قريته الأصلية التي تركها جده. وعلى المستوى الوطني تمكنت الجمعيات والمنظمات والنقابات العمالية والتجارية والنسائية والطلابية والفنية وغيرها من تمثيل الشعب الفلسطيني في العديد من البلدان .

الثاني هو أن حق العودة يقوم على أسس قانونية متينة: ففي البداية لا يعتبر أي من وعد بلفور عام 1917 أو قرار التقسيم عام 1947 أو اتفاقيات الهدنة عام 1949 ملزما للفلسطينيين حيث أنهم لم يكونوا جزءا منها، وعليه فإن أيا منها لا يستطيع أن يعطي الفلسطينيين حقوقا جديدة أو يحرمهم من أي من حقوقهم الأساسية

واعترافا بحقوق الفلسطينيين تبنت الأمم المتحدة يوم 11 كانون الأول عام 1948 قرار رقم 194 الذي تنص فقرته الحادية عشرة على أن "الجمعية العمومية) للأمم المتحدة) تؤكد على أن اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى منازلهم للعيش بسلام مع جيرانهم يجب تمكينهم من فعل ذلك في أقرب موعد ممكن، وعلى أنه يجب دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين قد يختارون عدم العودة وكذلك عن الخسائر والدمار الذي لحق بالممتلكات بحيث يعود أصله حسب مبادئ القانون الدولي على يد الحكومات والسلطات التي تتحمل المسؤولية." لقد تم التأكيد العملي على هذا القرار كل عام منذ إصداره، وتم الإجماع عليه عالميا، باستثناء إسرائيل وحديثا الولايات المتحدة الأمريكية .

من المهم هنا أن نبدي بعض الملاحظات حول هذا القرار. لقد ترك خيار العودة للاجئين أنفسهم، وعليه فإذا قرروا العودة يجب السماح لهم بذلك، لا إعاقتهم أو منعهم، فإعاقتهم أو منعهم يعتبران اعتداء يستحق الإدانة أو رد الفعل المناسب من مجلس الأمن. كذلك كان من المفترض أن يعود اللاجئون في أقرب فرصة ممكنة، والتي من المفترض أن تكون قد تمت حال وقف الاعمال العسكرية ، أي خلال الفترة ما بين شباط 1949 عندما وقعت اتفاقية الهدنة مع مصر وتموز 1949 عندما وقعت مع سوريا. إن تأخر عودة اللاجئين منذ ذلك التاريخ يعتبر استمرارا في انتهاك حق العودة تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه وعن النتائج المترتبة عليه .

كذلك فإن أولئك الذين يختارون العودة يستحقون أيضا تعويضات عن الممتلكات التي خسروها أو تم تدميرها مثل البساتين أو المنازل أو الورش أو المحلات التجارية أو الممتلكات الخاصة فضلاً عن إعادة الأراضي والمنازل والممتلكات لأصحابها الأصليين، أي أن هؤلاء يستحقون الحق في العودة إضافة إلى التعويض وعليه فإن الإشارة المختصرة إلى حق العودة على أنه "العودة أو التعويض "مضللة. علاوة على هذا فإن التعويض يشمل الآن التعويض عن استعمال الممتلكات مدة خمسين عاما والتعويض عن المعاناة التي تكبدها اللاجئون خلال هذه الفترة وما يزالون، وفقا للأسس التي تم تبنيها في حالة ضحايا النازية، والتي تقوم جماعات الضغط اليهودية بتطبيقها لإرغام أوروبا على إعادة ممتلكات اليهود وحقوقهم .

إلى ذلك تمتد المسؤولية في التعويض إلى كل "الحكومات والسلطات التي تسببت فيما يلزم التعويض"، ويشمل هذا حكومة إسرائيل عام 1948 والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والوكالة اليهودية وعصابات الهاجاناة والإرغون والشتيرن والصندوق القومي اليهودي وغيرهم في إسرائيل وخارجها .

إن حق العودة لا يشتق فعاليته من قرارات الأمم المتحدة فحسب، حيث يؤكد البند 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق أي فرد في ترك بلاده والعودة إليها. إن حق الإنسان بالعودة إلى بلاده حق مبدئي لدرجة أنه ذكر في الفصل الثاني والاربعون من "الماجنا كارتا" في عام 1215 بعد الميلاد . كذلك فقد حرم مؤتمر جنيف المدني لعام 1949 "التهجير القسري للأشخاص أو المجموعات .. بغض النظر عن الدوافع". تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة ستعقد اجتماعات في صيف عام 1999 لتفحص الانتهاكات الإسرائيلية لهذا الإعلان .

يضمن مبدأ تقرير المصير، فيما يضمن، حق كل إنسان بالامتلاك والعيش في بلاده . لقد تبنت الأمم المتحدة قرارا بهذا الخصوص عام 1947، ومنذ عام 1969 تم تطبيق هذا المبدأ بشكل صريح في حالة الشعب الفلسطيني بما يشمل "شرعية نضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والتحرر" (قرارات الجمعية العمومية أرقام 2535 الفقرة 24، 2628 الفقرة 25، 2672 الفقرة 25 و 2792 الفقرة 26). كذلك ينص القرار رقم 3262 الذي تبنته الأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني سنة 1974 على أن أحد "الأعمال الأساسية" التي قام بها المجتمع الدولي كان "تأكيد حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي تم تشريدهم واقتلاعهم منها والمناداة بعودتهم) "الفقرة 2 (

ينص أحد أهم مبادئ القانون الدولي على أن الاحتلال لا يمنح السيادة على الأرض بسبب عدم جوازه ولا شرعيته كما أن لا الاحتلال ولا السيادة يلغيان الحق في الملكية الفردية، فعندما تنازل العثمانيون عن سيادتهم للحلفاء عام 1920 استمر الفلسطينيون بتملك أراضيهم واستمرت الحكومة الانتدابية باحترام الحقوق في الملكية الخاصة .

بناء على ما تقدم، تبقى أراضي وممتلكات اللاجئين ، التي تديرها حالياً " إدارة اسرائيل للأراضي " ، حقا لهم بغض النظر عمن يمتلك حق السيادة عليها أو عن مرور الزمن ، وعليه يتمتع الفلسطينيون بكامل الحق بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم .

2:هل تطبيق حق العودة أمر ممكن ؟ وكيف يمكن تنفيذه على مراحل؟

خلافا للخرافات التي تم ترويجها لمنع عودة اللاجئين، فإنه سيكون لعودتهم أثر ضئيل جدا على السكان اليهود الحاليين، وفي الواقع سيؤدي إلى تحسين الناتج الزراعي الآخذ بالتراجع نتيجة للإفلاس السياسي والأيديولوجي للكيبوتس .

لا تزال مسألة إمكان عودة اللاجئين من ناحية عملية تطرح بواسطة مؤلفين ومفكرين عادة ما يكونون من المتعاطفين مع إسرائيل. وتتركز ادعاءات هؤلاء بأن عودة اللاجئين "غير ممكنة وغير عملية"، وأن "القرى والمدن الفلسطينية اختفت من الوجود وسيكون من الصعب إعادة تخطيط حدودها في أماكنها السابقة ."

إن الإدعاء بأن إعادة تحديد أماكن سابقة سيكون صعبا هو ادعاء خاطئ ومناف للحقيقة، إذ ليس هناك توثيق جغرافي أفضل من التوثيق الجغرافي لفلسطين وأراضيها وقراها. ففي عام 1871 قام صندوق استكشاف فلسطين (الإنجليزي) بمسح كامل وشامل مكون من 26 خريطة شملت 15000 اسم، وفي الفترة بين 1920-1947 أخرجت " مساحة فلسطين " خرائط لكل فلسطين. وبعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 استخدمت إسرائيل نفس هذه الخرائط مع استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية ثم أضافت إلى الخرائط البريطانية التغييرات المادية التي شهدتها الفترة الحرجة بين عامي 1949-1959، عندما كانت القرى العربية تدمر وتقتلع وتحرث أرضها وتزرع. لم تسجل هذه التغييرات بواسطة إسرائيل فحسب، بل سجلتها بريطانيا والولايات المتحدة، كما أن دائرة أراضي إسرائيل التي كانت تؤجر الأراضي الفلسطينية لليهود تحتفظ بسجلات كاملة لكل قطعة أرض. واليوم يستطيع نظام رسم الخرائط بواسطة الأقمار الصناعية المقارنة بين الخرائط القديمة والحديثة دون أي عناء ودون تكبد تكاليف باهظة .

وهنا يطرح السؤال إلى أين سيعود الفلسطينيون وكيف سيكون مصير أولئك المهاجرين اليهود متعددوا الجنسيات الذين تم إحضارهم إلى إسرائيل؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في تفحص تركيبة إسرائيل السكانية .

يظهر التحليل السكاني لإسرائيل اليوم أن تركيز اليهود هو في الغالب داخل وحول الأراضي اليهودية التي كان يمتلكها اليهود قبل عام 1948 وأن الأراضي التي ملكها الفلسطينيون لا تزال فارغة في الغالب. يمكن تقسيم المناطق الطبيعية الإحدى وأربعين التي تتكون منها إسرائيل إلى ثلاث مناطق رئيسية نصنفها أ، ب،ج (انظر الجدول والخريطة المرفقتين). تمثل المنطقة أ 8 مناطق طبيعية مساحتها الإجمالية 1683 كيلومتر مربع (8% من مساحة إسرائيل) ويقطنها حوالي 68% من اليهود (2,924,000 حسب إحصائيات عام 1994). إن هذه المنطقة هي تقريبا نفس المنطقة التي قطنها اليهود قبل عام 1948 في فلسطين الانتدابية .

أما المنطقة ب فتمثل 5 مناطق طبيعية تبلغ مساحتها الإجمالية 1318 كيلومتر مربع (7% من مساحة إسرائيل) ويقطنها 10% من يهود إسرائيل و20% من فلسطينييها. إن مساحة هذه المنطقة المختلطة هي تقريبا نفس مساحة الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون الذين بقوا في إسرائيل. تبين الأرقام أعلاه أن 78% من يهود إسرائيل يعيشون في منطقة لا تتجاوز مساحتها 15% من مساحة إسرائيل الإجمالية .

أما المنطقة المتبقية، وهي المنطقة ج، فمساحتها الإجمالية 17325 كيلومتر مربع وهي بالأساس أراض للاجئين الفلسطينيين. وعدا عن بعض المراكز السكانية) معظمها مدن فلسطينية أصلا) التي يقطنها يهود مدينيون لا يسيطر على هذه الأراضي الفلسطينية الشاسعة ويستغلها إلا 154000 يهودي قروي من سكان الكيبوتس وما شابهها .

مما تقدم يتضح أن عودة اللاجئين الفلسطينيين، ورغم الادعاءات الإسرائيلية، لن تتسبب في نزع أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أماكن سكناهم الحالية رغم أنهم لم يكونوا مخولين بالاستيلاء على الأملاك الفلسطينية أصلا. مع هذا فقد تسهم العودة في الإزاحة الإرادية لجزء من هؤلاء ال 154000 يهودي قروي الذين يعيشون في هذه المنطقة .

لدراسة أثر عودة اللاجئين على مراحل سنقوم بتفحص سيناريوهين مهمين: الأول يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهذا أمر ملح جدا نظرا لظروف المعيشة والعمل البالغة السوء وللعديد من المعوقات التي يعيشون تحتها، أما الثاني فهو عودة اللاجئين الفلسطينيين في غزة، حيث يحشر أكثر من مليون شخص داخل مساحة لا تزيد عن 360 كيلومتر مربع دون عمالة أو مستقبل. إن هؤلاء اللاجئين عادة ما يوصفون بالبارود السياسي للشرق الأوسط، ورغم أن مجمل قضية اللاجئين يجب أن تحل، إلا أن هذين الوضعين القابلين للانفجار يجب معالجتهما دون أي تأخير .

يبين الجزء (1) من الجدول رقم (1) تصنيفات المناطق في ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح إسرائيل عام 1948، أما الجزء الثاني فيبين التوزيع السكاني في نفس المنطقة بعد نصف قرن. تجدر الملاحظة هنا أن تركيز اليهود اليوم مشابه جدا للتوزيع السكاني عام 1948، فالجدول يبين أن هناك 154000 يهودي قروي فقط يعيشون في المنطقة التي طرد منها اللاجئون (المنطقة ج). إن معدل الكثافة السكانية في المنطقة ج في إسرائيل هو 82 شخص/كيلومتر مربع، أي ما يعادل 4 %فقط من الكثافة السكانية في مركز وأواسط البلاد ومع أن اليهود يشكلون 90 %من مجموع السكان في أواسط البلاد، إلا أنهم لا يشكلون أكثر من ثلثي السكان في منطقتي ب و ج وهذه الأغلبية بنسبة الثلثين في تلك المناطق كان سببها الرئيسي طرد الفلسطينيين من أراضيهم واستبدالهم بيهود .

إذا عاد اللاجئون في لبنان إلى منازلهم في الجليل وغيره من المناطق (الجزء 3 من الجدول رقم1) فلن يشعر الإسرائيليون (سواء اليهود أو الفلسطينيين (بأي أثر يذكر، حيث ستزداد الكثافة السكانية الجديدة بنسبة 1% فقط في المنطقة أ، 6% في المنطقة ب و 17% في المنطقة ج التي سيعود إليها معظم اللاجئين. يتبين مما تقدم أن القلق المضخم عن بقاء اليهود غالبية غير مبرر، حيث أنهم يمثلون أكثر من 50% من مجموع السكان حتى في المناطق التي سيكونون فيها الأقل عددا. إن اليهود الذين قد يشعروا بآثار عودة هؤلاء اللاجئين هم اليهود القرويين (الكيبوتسات والموشافات ـ المستوطنات

الزراعية والصناعية) والذين لا يزيد عددهم عن 76,000 بينما سيستمر اليهود المدينيون (71% من اليهود) في الحياة والازدهار في المدن حيث يعيش 90 %منهم في تسع مدن فقط، منها ثلاث فلسطينية (عكا، طبريا وشفاعمرو .(

بينما يمكن للاجئين في لبنان أن يعودوا إلى مناطق هي في الغالب عربية دون ترك أي تأثير يذكر على اليهود، يمكن للاجئين في قطاع غزة أن يعودوا إلى أراض شبه خالية حيث أن اليهود القرويين الذين يستغلون أراضيهم الآن موزعون بمعدل 6 أشخاص/كيلومتر مربع أو ما يقارب واحد بالألف من الكثافة السكانية في قطاع غزة. إن عدد اليهود القرويين في النصف الجنوبي من إسرائيل لا يزيد عن 79000 مواطن، وبالإضافة إلى هذا العدد هناك 553000 يهودي مديني متمدن يعيش ثلثيهم في ثلاث مدن فلسطينية (بئر السبع، أسدود والمجدل أو عسقلان) و 24% في ثلاث مدن جديدة ويعملون في الصناعة والتعليم والخدمات. إن عودة اللاجئين في غزة إلى ديارهم ستكون ذات فائدة لأولئك اليهود، وبالعكس، وعليه تعتبر عنصرا إيجابيا. وكما يتضح من الجزء 4 من الجدول رقم 1، ستتسبب عودة اللاجئين من قطاع غزة في زيادة الكثافة السكانية الكلية

في إسرائيل بنسبة 6% فقط في المنطقة أ، 5% في المنطقة ب و 32% في المنطقة ج التي سيعود إليها معظم اللاجئين. وكما في حالة اللاجئين العائدين من لبنان، سيبقي اليهود بغالبية أكثر من 50% حتى في المنطقة ج حيث هم الأقل عددا .

رغم ادعاء اسرائيل المضخم بتحويل الصحراء إلى أرض خضراء، إلا أن عدد السكان الحالي في الجنوب أقل بكثير من قدرة استيعاب المنطقة . والمناطق المزروعة حاليا، والتي غالبا ما تكون مروية، ليست إلا جزءا من المساحة التي زرعها الفلسطينيون قبل عام 1948. إن الإسرائيليين في المنطقة الجنوبية مركزون في ست مدن، ونصفهم في بئر السبع فقط، تاركين 32000 يهودي قروي ليسيطروا على 14,320 كيلومتر مربع .

من المهم أن نلاحظ هنا أن عدد اللاجئين الذين سيعودون من غزة ولبنان أقل من عدد المهاجرين الروس الذين سمح لهم بدخول إسرائيل بحرية مطلقة خلال هذا العقد. وبينما نلاحظ بوضوح أن دخول الروس إلى البلاد يسبب توترا داخل إسرائيل ويشكل أحد المعوقات أمام السلام في المنطقة وربما سيكون سببا في حرب جديدة (انظر البند 4)، ستعمل عودة اللاجئين من غزة على إيجاد سلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إن هذا الامر لا يغيب عن الأصدقاء والخصوم على حد سواء .

إذا تم تطبيق حق العودة وعاد الفلسطينيون إلى ديارهم ، فلن يكون هناك أي انتهاك يذكر لمجال حياة اليهود (Lebensraum)لأن الفلسطينيين، ومعظمهم مزارعون، سيعودون إلى حقولهم التي حرثوها عبر القرون وستعوض جهودهم عن الانخفاض الذي حصل في الناتج الزراعي الإسرائيلي من 11% من الناتج القومي الإجمالي عام 1950 إلى ما لا يزيد عن % 3.5 عام 1993، والذي سيستمر بالانخفاض إذا استمرت المناطق الريفية، وخصوصا في جنوب البلاد، بالمعاناة من هجر الإسرائيليين للأرض مفضلين العيش في المدن. لقد تمكن مزارعو غزة، رغم حرمانهم من الدعم الاقتصادي وإمدادات المياه، من إنتاج محاصيل زراعية أفضل وأكثر من الإسرائيليين، وعادة ما يلجأ الإسرائيليون إلى تدمير منتجاتهم الزراعية المعدة للتصدير على نقاط الحدود سواء نتيجة للمعوقات أو لسوء النية .

عندما يعم السلام ستعود الرابطة التاريخية بين مصر والأردن والسعودية، والتي قطعها الاحتلال الإسرائيلي للنقب. ومع التعاون الاقتصادي المتوقع يمكن للرأس الجنوبي للنقب (نقطة التقاء أربعة دول على خليج العقبة) أن يتطور إلى منطقة تجارية وترفيهية هامة .

علاوة على هذا، وعلى المستوى الإنساني، ستؤدي عودة اللاجئين في لبنان إلى ديارهم في الجليل إلى تجديد روابطهم مع أهلهم في الضفة الغربية وإلى إعادة شمل العائلات التي قطعتها الظروف السابقة وإلى تجديد التواصل التاريخي بين الأردن ولبنان عبر الضفة الغربية والجليل. ليس هناك أدنى شك في أن السلام سيعود عندها إلى جنوب لبنان وشمال إسرائيل المتوتر حالياً ، ومثل هذا التطور الايجابى لا يمكن تجاهله بسهولة .

رغم أن الفلسطينيين يتمتعون بكامل الحق في استعادة أراضيهم ومنازلهم من اليهود، إلا أن إعادتهم إلى وطنهم بهذا النحو لا يعود بالضرر على أحد وسيجعل هذا عودة اللاجئين عملية ومنطقية . إضافة إلى ذلك ستتم إعادة التواصل بين المشرق والمغرب العربيين، والذي لا شك أن قطعه كان أحد الأسباب الهامة في استمرار الحروب .

إن طرد الفلسطينيين لا يمكن قبوله كأمر مفروض ولا يمكن تجاهله تحت أية درجة من الواقعية . الآن يكتظ قطاع غزة باللاجئين (2500 شخص/كيلومتر مربع أو 4200 شخص/ كيلومتر مربع إذا استخدم صافي المساحة) بينما يرى اللاجئون عبر الأسلاك الشائكة أراضيهم إلى الشرق حيث يعيش ستة أشخاص في كل كيلومتر مربع واحد. أن هذا التباين الصارخ في التوزيع السكاني هو السبب الجذري لهذا الصراع .

الجدول رقم 1: التوزيع السكاني في إسرائيل في الماضي والحاضر ومع عودة اللاجئين

-1فلسطين عام 1948 عندما احتلتها إسرائيل

التصنيف	المساحة	الوصف
أ	1662	الأراضي التي يتحكم بها اليهود عام 1948
ب	1465	باقي الأراضي الفلسطينية

ج	17168	الأراضي التي طرد منها الفلسطينيون
	20325	المجموع

-2إسرائيل عام 1994

نسبة اليهود (%)	الكثافة السكانية الحالية	منهم : اليهود القرويون (× 1000)	مجموع اليهود (× 1000)	المساحة	الوصف
90	1934	115	2924	1663	غالبية يهودية شبة مطلقة
66	482	100	420	1318	مختلطة
67	82	154	956	17324	التركيز الفلسطيني
81	261	369	4300	20325	المجموع

-3إسرائيل مستقبلا ـ مع عودة اللاجئين من لبنان

نسبة اليهود %	الكثافة السكانية الجديدة)شخص/كيلومتر مربع (	الفلسطينيون العائدون (× 1000)	الوصف
89	1959	41	منطقة أ
62	512	40	منطقة ب
57	96	248	منطقة ج
76	278	329	المجموع

-4إسرائيل مستقبلا ـ مع عودة اللاجئين من غزة

نسبة اليهود %	الكثافة السكانية الجديدة)شخص/كيلومتر مربع (	الفلسطينيون العائدون (× 1000)	الوصف
85	2052	197	منطقة أ
63	505	30	منطقة ب
51	108	452	منطقة ج
76	295	679	المجموع

:3مشاريع إعادة التوطين: فشل ذريع

شهدت الخمسون سنة الماضية طرح ما يزيد عن ستة وثلاثين مشروعاً ، كلها بواسطة متعاطفين مع إسرائيل، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أي مكان من هذا العالم إلا في ديارهم . لقد فشلت جميع هذه المشاريع حتى الآن، ومن غير المتوقع أن ينجح أحدها .

لقد جرى طرح وترويج العديد من المشاريع المؤيدة لإسرائيل والمسلحة بخرافات تخدم هدف التخلص من "مشكلة اللاجئين" إلى الأبد. تعتمد هذه المشاريع على الطروحات التالية: أن الفلسطينيين ليسوا شعبا بل هم مجتمع من العرب، أنه ليس هناك دولة اسمها فلسطين، أن "الفلسطينيين" هاجروا إلى ذلك المكان منذ زمن ليس ببعيد، أن من يسمون أنفسهم الفلسطينيين ليس لهم أصول ومعظمهم من الرعاة الذين لا تربطهم بالأرض روابط عميقة (مثل اليهود)، أنهم متخلفون ولم يحاربوا جيدا ولذا فهم لا يستحقون تلك البلاد على أية حال. بناء على ما تقدم فإن نقلهم أو طردهم إلى أماكن أخرى لا يشكل خسارة إنسانية أو مادية .أما اليهود فهم شعب يتم إعادة تشكيله ويجب إحضارهم من كل بقاع الأرض ليشكلوا هوية جديدة أو مجددة، وهم "متحضرون"

ويستطيعون تطوير الأرض بفاعلية أكثر. لقد كانت إحدى النتائج الطبيعية لهذه الاعتقادات الزائفة أن تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وإنهاءه أصبح أمراً مقبولاً بشكل تام، وأن استبدال الفلسطينيين بمهاجرين روس لخلق شعب جديد هو عمل إعجازي من صنع الله ونصر رائع للحضارة . إن هذه المعادلة التي يكسب فيها طرف على حساب الطرف الآخر هي السبب الجذري لكل الشر في هذا الصراع .

كما تبين بوضوح عند السماح بنشر بعض الوثائق الاسرائيلية المحظورة، تنبع فكرة إعادة التوطين من سياسة "الترانسفير" أو الإحلال الصهيونية. فبعد عام 1948 اقترحت المشاريع الغربية مثل مشروع ثيكنس لعام 1949 إعادة توطين اللاجئين في سوريا والعراق (لم تقترح لبنان آنذاك) وربما بمساعدة الاونروا كأداة لهذا التوطين. وبعد عام 1967 اقترح مؤلفون مؤيدون لإسرائيل كما هائلا من مشاريع إعادة التوطين، ففي عام 1993 اقترح المؤلف بيريتز، والذي عادة ما يكتب حول هذا الموضوع، حلولا تسمح بعودة عدد محدود من اللاجئين إلى دولة هزيلة وليس إلى ديارهم. كما اقترح هذا المؤلف تعويضا محدودا عن الأملاك المفقودة، يقابله الادعاءات المبالغة وغير ذات العلاقة بالتعويضات لليهود الذين تركوا البلاد العربية ليستوطنوا في فلسطين. مثل هذه الطروحات روج لها أيضا المؤلف هيلير عام 1983 عندما اقترح إعادة توطين اللاجئين في أماكن غير ديارهم مع عودة محدودة لبعضهم (750000 من أصل 2700000 مؤهلين للعودة عام 1980) إلى دولة هزيلة أيضا وليس إلى ديارهم .

يصف شلومو غازيت، أحد جنرالات الجيش الإسرائيلي المتقاعدين، الاقتراح الإسرائيلي شبه الرسمي المتعلق ب"الترانسفير". في هذا السياق يصر غازيت على الصفة "النهائية" للحل و"نكران" حق العودة وتفكيك الاونروا وإلغاء الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين، وكمكافأة على هذا يريد غازيت من إسرائيل أن تصدر "اعترافا أخلاقيا نفسيا" بمعاناة الفلسطينيين خلال الخمسين عاما الماضية. ولتجنب الاعتراف بمسؤولية إسرائيل يقترح غازيت أن يأتي هذا الاعتراف كجزء من قرار للأمم المتحدة يلغي حق العودة الذي أكددته الفقرة 11 من قرار الأمم المتحدة رقم 194 .

وحديثا كان هناك انبعاث جديد لمقترحات تدعوا إلى نقل "ترانسفير" و إعادة توطين اللاجئين. لقد كانت هذه المقترحات تعمم تحت اسم الحلقات الدراسية الفكرية وتغلف بأغطية مؤسسات غربية موالية لإسرائيل لإخفاء هدفها الحقيقي وهو الاستمرار في طرد الفلسطينيين واستبدالهم بمهاجرين يهود جدد .

تقترح دونا آرتز في تقرير لقي رواجا كبيرا تشتيتا دائما للفلسطينيين بتوطينهم أينما تواجدوا (مع تعديلات تجميلية) أو أينما شاءوا إلا في ديارهم. لقد اقترحت آرتز "حلا نهائيا" للفلسطينيين ولكن تقريرها احتوى على أخطاء في سرد الحقائق ومن ثم بنى عليها. ففي حديثها عن خطة "الترانسفير "الدائم في الجدول رقم 4,1 صفحة 88، تقتبس آرتز تقديرات لدائرة الاحصاء الأمريكية لعدد اللاجئين عام 2005 التي لا تذكر الفلسطينيين في أوروبا و الأمريكيتين ثم تأخذ نصف عدد اللاجئين في "دول الشرق الأوسط الأخرى" لتضيف إليه "دول غير شرق أوسطية". كذلك فإن جداولها حول المجموع الإجمالي للفلسطينيين تقلل المجموع بحوالي مليون شخص (تقدير عام 1995: بين 7025000 على الأقل - 7590000 على الأكثر). علاوة على هذا فإن جوهر خطة آرتز هو إعادة توطين اللاجئين بشكل رئيسي أينما تواجدوا مع "ترانسفير" جديد ل 1800000 لاجئ نصفهم إلى أوروبا والأمريكيتين والنصف الآخر إلى الضفة الغربية، ومعظم هذا النصف هم من "النازحين" الذين كان من الطبيعي أن يعودوا لو لم تستمر إسرائيل في احتلال الضفة الغربية رغم إرادة المجتمع الدولي . بعد ذلك تدعو آرتز إلى تحميل نصف اللاجئين في قطاع غزة مشقة "ترانسفير" آخر إلى مكان آخر مع السماح لعدد ضئيل جدا بالعودة إلى منازلهم في إسرائيل إذا التزموا بقواعد صارمة بدأت إسرائيل بتطبيقها عام 1950. أما الجديد في هذا الاقتراح القديم فهو أنه سيكون بإمكان الفلسطينيين أن يحافظوا على روابطهم كشعب بحمل نوع من أوراق الهوية الفلسطينية شريطة أن يتخلوا عن مطالبتهم بأرضهم التي سيكون بمقدور إسرائيل عندئذ الاحتفاظ بها بشكل قانوني. وكنوع من الكرم تقترح آرتز أن تقوم إسرائيل بالسماح بعودة 75000 فلسطيني بعد تمحيص دقيق جدا وخلال فترة محدودة، وإذا ما ترجمت هذه الأرقام للغة أرقام عام 1948 فان ذلك يعني عودة ما لا يزيد عن 8000 من اللاجئين الأصليين وهذا جزء صغير من العدد الذي اقترحه ترومان عام 1948 كثمن لانضمام إسرائيل للأمم المتحدة وهو 300000 لاجئ (انضمت إسرائيل إلى الأمم المتحدة بعد أن وعد شاريت بالسماح بعودة 100000 لاجئ ولكنه بالطبع لم يوف بتعهده .(

وحديثا قدم مفكران إسرائيلي وفلسطيني اقتراحا مشتركا تبنته جامعة هارفارد يدعوان بموجبه إلى مقايضة بين الاعتراف الورقى بالذنب الإسرائيلي واقتناع الفلسطينيين بأن تطبيق حق العودة بات "مستحيلا". إن هذا الفكر المنعزل لا يجد له صدى بين اللاجئين .